

# النهج الأول

## في غرض المنطق

المراد من المنطق أن تكون عند الإنسان آلة قانونية ، تعصمه مراعاتها عن أن يضل في فكره .

وأعني بالفكر هاهنا <sup>(١)</sup> ، ما يكون <sup>(٢)</sup> عند إجماع <sup>(٣)</sup> الإنسان أن ينتقل عن أمور حاضرة في ذهنه ، متصورة أو مصدق بها ، تصديقاً علمياً ، أو ظنياً أو وضعاً وتسليماً ؛ إلى أمور غير حاضرة فيه .

وهذا الانتقال لا يخلو من ترتيبٍ فيما يتصرف فيه وهيئةٍ ، وذلك الترتيب [ وتلك ] الهيئة ، قد يقعان على وجه صواب ، وقد يقعان لأعلى وجه صواب ، وكثيراً ما يكون الوجه الذي ليس بصواب ، شبيهاً بالصواب ، أو موهاً أنه شبيه به .

---

(١) تشعر هذه العبارة ، بأن للفكر معاني كثيرة ، تختلف باختلاف المناسبات .

(٢) الفكر هاهنا هو ترتيب أمور معلومة للتأدي منها إلى مجهول .

(٣) قصده وعزمه .

فانطلق علم يتعلم منه ضرورُ الانتقالات من أمورٍ حاصلة في ذهن الإنسان إلى أمورٍ مستحصلة<sup>(١)</sup>. وأحوال<sup>(٢)</sup> تلك الأمور ، وعددُ أصنافِ ما ترتبُ الانتقالِ فيه وهيئاته . جاريان على الاستقامة ، وأصناف<sup>(٣)</sup> ما ليس كذلك .

إشارة :

وكل تحقيق يتعلق بترتيب الأشياء ، حتى يتأدى<sup>(٤)</sup> منها إلى غيرها ، بل بكل تأليف<sup>(٥)</sup> : فذلك التحقيق ، يحوج إلى تعرف المفردات ، التي يقع فيها الترتيب والتأليف ، لا من كل وجه . بل من الوجه الذي لأجله يصاحبان<sup>(٦)</sup> أن يقعاً فيها ، ولذلك يحتاج<sup>(٧)</sup> المنطقي إلى أن يراعى ، أحوالاً من أحوال المعاني المفردة ، ثم ينتقل منها إلى مراعات أحوال التأليف .

إشارة :

ولأن بين اللفظ والمعنى علاقة ما ، وربما أثرت أحوال في اللفظ ، في

---

(١) السين والتاء لالطلب ، أي مطلوب تحصلها ، وفي نسخة « غير مستحصلة »

(٢) معطوف على « ضرور » أي ويتعلم منه أحوال تلك الأمور .

(٣) أو « وعدد أصناف » .

(٤) أي ينتهي منها إلى غيرها بضم الياء وفي طبعة ليدن « يتأدى » بفتح الياء ،

وهو بعيد .

(٥) راجع لقوله « بترتيب » .

(٦) في الأصل « يصلح » .

(٧) في طبعة ليدن « ما يحوج » بضم الياء وسكون الحاء وفتح الواو ، وهو

— كما ترى — لا معنى له .

أحوال في المعنى ، فذلك يلزم المنطقي أيضا ، أن يراعى جانب اللفظ المطلق ، من حيث هو كذلك ، غير مقيد بلغة قوم ، دون قوم ، إلا فيما يقال .  
إشارة :

ولأن الجهول بإزاء<sup>(١)</sup> المعلوم ، فكما أن الشيء قد يُعلم تصورا ساذجا ، مثل علمنا بمعنى اسم المثلث ، وقد يُعلم تصورا معه تصديق ، مثل علمنا أن كل مثلث فإن زواياه مساوية لقائمتين : كذلك الشيء قد يجهل من جهة التصور ، فلا يتصور معناه إلى أن يُتعرَّف ، مثل ذى الإسمين والمنفصل وغيرهما ، وقد يجهل من جهة التصديق إلى أن يُتعلَّم ، مثل كون كون القطر قائما<sup>(٢)</sup> على ضلعي القائمة التي يوترها .

فالسلك الطلبي منافي للعلوم ونحوها<sup>(٣)</sup> إما أن [ يتجه بنا<sup>(٤)</sup> ] إلى تصور يُستحصل ، وإما أن [ يتجه بنا<sup>(٥)</sup> ] إلى تصديق يُستحصل .  
وقد جرت العادة بأن يسمى الشيء الموصل إلى التصور المطلوب « قولاً شارحاً » :

فمنه حدٌّ . ومنه رسمٌ . ونحوها<sup>(٦)</sup> .

(١) أى نظيره في المعنى الذي سيذكره .

(٢) في الأصل « قويا » .

(٣) كالظنون .

(٤) في الأصل « نتجه إلى » .

(٥) في الأصل « نتجه إلى » .

(٦) كالمثال .

وأن يسمى الشيء الموصل إلى التصديق المطلوب « حجة » :  
فمنه قياس . ومنه استقراء . ونحوهما<sup>(١)</sup> .

ومنه<sup>(٢)</sup> يصار من الحاصل إلى المطلوب ، فلا سبيل إلى ذلك مجهول ،  
إلا من قبل حاصل معلوم ، ولا سبيل أيضا إلى ذلك مع الحاصل المعلوم ،  
إلا بالتفطن للحجة التي لأجلها صار موديا إلى المطلوب .

إشارة :

فالمنطقي ناظر في الأمور المتقدمة ، المناسبة لمطلوب مطلوب ، وفي كيفية  
تأديتها بالطلب إلى المطلوب المجهول ، فقصارى أمر المنطقي إذن :  
أن يعرف مبادئ القول الشارح ، وكيفية تأليفه ، حذا كان أو غيره .  
وأن يعرف مبادئ الحجة ، وكيفية تأليفها ، قياسا كانت<sup>(٣)</sup> أو غيره .  
وأول ما نفتتح به فإتاما نفتتح<sup>(٤)</sup> بالأشياء المفردة ، التي منها يأتلف الحد  
والقياس ، وما يجري مجراها ، فلنفتتح الآن ولنبدأ بتعريف كيفية دلالة اللفظ  
على المعنى .

(١) كالتمثيل . وفي الأصل « ونحوه » .

(٢) يعني « القول الشارح » و « الحجة » .

(٣) في الأصل « كان » .

(٤) في الأصل « من الأشياء » .

## إشارة إلى دلالة اللفظ على المعنى :

اللفظ يدل على المعنى :

إما على سبيل المطابقة، بأن يكون ذلك اللفظ موضوعا لذلك المعنى ويزاؤه،  
مثل دلالة المثلث على الشكل المحيط به ثلاثة أضلاع .

وإما على سبيل التضمن ، بأن يكون المعنى جزءا من المعنى الذي يطابقه  
اللفظ . مثل دلالة المثلث على الشكل ، فإنه يدل على الشكل ، لا على أنه  
اسم للشكل ، بل على أنه اسم لمعنى ، جزؤه الشكل .

وإما على سبيل الاستتباع والالتزام ، بأن يكون اللفظ دالا بالمطابقة على  
معنى ، ويكون ذلك المعنى يلزمه معنى غيره ، كالرفيق الخارجى لا كالجزء ،  
بل هو مصاحب ملازم . مثل دلالة لفظ « السقف » على « الحائط » ؛  
و « الإنسان » على « قابل صنعة الكتابة » .

إشارة إلى المحمول :

إذا قلنا : إن الشكل محمول على المثلث ، فليس معناه أن حقيقة المثلث  
هى حقيقة الشكل ، ولكن معناه أن الشيء الذى يقال له : مثلث ، فهو بعينه  
يقال له : إنه شكل ، سواء كان فى نفسه معنى ثالثا ، أو كان فى نفسه أحدهما .

إشارة إلى اللفظ المفرد والمركب :

إعلم أن اللفظ :

قد يكون مفردا .

وقد يكون مركبا .

واللفظ المفرد هو الذى لا يُراد بالجزء منه دلالة أصلا . حين هو جزء ،  
مثل تسميتك إنسانا بـ « عبد الله » ، فإنك حين تدل بهذا اللفظ على ذاته  
لا على صفة من كونه « عبد الله » ، فلست تريد بقولك « عبد » شيئا أصلا ،  
[ كما <sup>(١)</sup> ] إذا سميت به « عيسى » ، بل فى موضع آخر قد تقول : « عبد الله »  
وتعنى بـ « عبد » شيئا ، وحينئذ يكون « عبد الله » تعنا له لا اسما ، وهو  
مركب لا مفرد .

والمركب ما يخالف المفرد ، ويسمى قولاً :

ومنه قول تام ، وهو الذى كل جزء منه لفظاً تام الدلالة : اسم أو فعل ،  
وهو <sup>(٢)</sup> الذى يسميه المنطقيون « كلمة » وهو <sup>(٣)</sup> الذى يدل على معنى موجود  
لشئ غير معين فى زمان معين من الأزمنة الثلاثة .  
وذلك <sup>(٣)</sup> مثل قولك « حيوان ناطق » .

ومنه قول ناقص ، مثل قولك : « فى الدار » ، وقولك : « لا إنسان » ،

---

(١) فى الأصل « فكيف إذا » ولا معنى له أصلا بل المراد أنه كما لا معنى للعين  
من « عيسى » كذلك لا معنى لـ « عبد » من « عبد الله » حين يكون اسما  
لا وصفا .

(٢) أى الفعل .

(٣) إشارة إلى القول التام بصرف النظر عن أن أحد جزئيه أو كلاهما « فعل »  
وكان الأولى به إثر هذا الشرح الطويل « للفعلى » أن يأتى بمركب فيه « فعل » .

فإن الجزء من أمثال هذين يراد به الدلالة<sup>(١)</sup>، إلا أن أحد الجزئين أداة لا يتم مفهومها إلا بقرينة، مثل «لا» و«في»، فإن القائل: «زيد في» أو «زيد لا» لا يكون قد دل على كمال ما يدل عليه في مثله، ما لم يقل «في الدار» أو «لا إنسان» لأن «في» و«لا» أداتان ليستا كالأسماء والأفعال.

إشارة إلى اللفظ الكلي والجزئي :

اللفظ :

قد يكون جزئيا .

وقد يكون كليا .

والجزئي هو الذي نفس تصور معناه تمنع وقوع الشركة فيه ، مثل المتصور من « زيد » ، وإذا كان الجزئي كذلك فيجب أن يكون الكلي ما يقابله . وهو الذي نفس تصور معناه لا تمنع وقوع الشركة فيه ، فإن امتنع امتنع بسبب من خارج مفهومه .

فبعضه يكون مشتركا فيه بالفعل ، مثل الإنسان .

وبعضه مشتركا فيه بالقوة والإمكان ، مثل الشكل الكرى المحيط

بائنتي عشرة قاعدة مجسمات<sup>(٢)</sup> .

---

(١) ولذلك يكون مركبا وقولا .

(٢) في نسخة « محمسات » .

و بعضه ليس يقع فيه الشركة لا بالتعلل ولا بالقوة والامكان ، لسبب غير نفس مفهومه ، مثل الشمس ، عند من لا يجوز وجود شمس أخرى .  
مثال الجزئي « زيد » و « هذه الكرة المحيطة بذلك <sup>(١)</sup> » و « هذه الشمس » .  
مثال الكلي « الإنسان » و « الكرة المحيطة بها <sup>(٢)</sup> » مطقة <sup>(٣)</sup> ،  
و « الشمس » .

إشارة إلى الذاتى ، والعرضى اللازم والمفارق :

وقد تكون من المحمولات :  
ذاتية .

وعرضية لازمة .

وعرضية مفارقة .

ولنبدا بتعريف الذاتية .

إعلم أن من المحمولات محمولات مقومةً لموضوعاتها ، ولست أعنى بالمقوم المحمول الذى يفتقر الموضوع إليه فى تحقيق وجوده ، ككون الإنسان مولوداً أو مخلوقاً أو محدثاً ، وكون السواد عرضياً ؛ بل المحمول الذى يفتقر إليه الموضوع فى ماهيته ، ويكون داخلاً فى ماهيته جزءاً منها .

---

(١) لعله يشير إلى ما مر من قوله « المحيطة باثنتى عشرة قاعدة مجسمات » .

(٢) أى باثنتى عشرة قاعدة مجسمات .

(٣) أى من التقييد بالإشارة .

مثل الشككية للمثلث ، أو الجسمية للإنسان .  
وهذا لا نفتقر في تصور الجسم جسماً إلى أن نمتنع عن سلب الختوية عنه  
من حيث تتصوره جسماً ، ونفتقر في تصور المثلث مثلاً إلى أن نمتنع عن سلب  
الشككية عنه .

وإن كان هذا فرقاً غير عام ، بل قد تكون بعض الأمور اللازمة غير  
المقومة بهذه الصفة ، على ما سيتلى عليك ، ولكنه في هذا الموضع فرق .

### إشارة إلى الذاتى المقوم :

إعلم أن كل شيء له ماهية فإنه إنما يتحقق موجوداً في الأعيان أو متصوراً  
في الأذهان ، بأن تكون أجزاؤه حاضرة معه .  
وإذا كانت له حقيقة غير كونه موجوداً أحده الوجودين ، وغير كونه  
مقوماً به (١) فالوجود معنى مضاف إلى حقيقته ، لازم أو غير لازم .  
وأسباب وجوده أيضاً غير أسباب ماهيته .

مثل الإنسانية ، فإنها في نفسها حقيقة ما وماهية ، ليس أنها موجودة في  
الأعيان أو موجودة في الأذهان مقوماً لها ، بل مضاف إليها ، ولو كان مقوماً لها  
لاستحال أن يتمثل معناها في النفس خالياً عما هو جزؤها المقوم ، فاستحال  
أن يحصل لمفهوم الإنسانية في النفس وجود ، ويقع الشك في أنها هل لها

---

(١) أى بأحد الوجودين .

في الأعيان وجود أم لا<sup>(١)</sup> ، أما الإنسان<sup>(٢)</sup> فمسي أن لا يقع في وجوده شك ، لا بسبب مفهومه ، بل بسبب الإحساس بحزبائه ، ولك أن تجد مثالا تعرضنا من معانٍ آخر .

جميع مقومات الماهية داخلية مع الماهية في التصور ، وإن لم تخطر بالبال مفصلة ، لا يخطر كثير من المعلومات بالبال ، لكنها إذا أُخطرت بالبال تمثلت .

فالذاتيات الشيء بحسب عُرف هذا الموضع من المنطق هي هذه المقومات .

---

(١) أي وما دام أنه يحصل لمفهوم الإنسانية في النفس وجود ويقع الشك في وجودها الخارجي ، فهذا دليل على أن الوجود الخارجي ليس جزءا مقوما ، هذا هو مفاد الدليل ، ولكن الدعوى أعم من ذلك ، إذ أنها تقوم على أساس أن أحد الوجودين - أي الذهني والخارجي - ليس جزءا مقوما ، ولم يثبت إلا نفي جزئية الوجود الخارجي دون الذهني ، غير أن إثباته ليس عسيرا ففي الإمكان أن يقال : لو كان الوجود الذهني جزءا مقوما لما تحقق لها وجود في الأعيان ، لتفقدان أحد الأجزاء حينئذ .

(٢) يريد أن يقول : إن القاعدة التي ذكرناها من أننا قد ندرك حقيقة الشيء وماهيته ، ثم نشك في وجوده خارجا ، قد لا تنطبق على هذا المثال الذي اخترناه ، وهو الإنسانية لأن وجود أفراد الإنسان في الخارج بكثرة ، يجعل هذا الشك غير ميسور ، ولكن ذلك لا يقدر في القاعدة ، فإنما هو أمر جاء من خصوص المثال ، ولذلك أحال على مثال آخر بقوله « ولك أن تجد مثالا تعرضنا من معانٍ آخر » .

ولأن الطبيعة الأصلية<sup>(١)</sup> التي لا يُختلف فيها إلا بالعدد ، مثل الإنسانية ، فإنها مقومة لشخص شخص تحتها ، ويفضل عليها الشخصُ بخواص له ؛ فهي أيضاً ذاتية .  
فهذا هو المقوم .

إشارة إلى العرض اللازم غير المقوم :

وأما اللازم غير المقوم - ويخص باسم « اللازم » ، وإن كان المقوم لازماً أيضاً - فهو الذي يصحب الماهية ولا يكون جزءاً منها ، مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين . وهذا وأمثاله من لواحق تلحق المثلث عند المقاييس لحوقاً واجباً ، ولكن بعد ما تقوم المثلثُ بأضلاعه الثلاثة . ولو كانت أمثالُ هذه مقوماتٍ لكان المثلث وما يجري مجراه يتركب من مقومات غير متناهية .

وأمثال هذه إن كان لزومها بغير وسط كانت معلومةً واجبةً للزوم ، فكانت ممتنعةً الرفع في الوهم ، مع كونها غير مقومة ، وإن كان لها وسط تقبين به علمت واجبةً به .

وأعني بالوسط ما يقرب بقولنا : « لأنه » ، حين يقال : لأنه كذا .  
وهذا الوسط إن كان مقوماً للشيء لم يكن اللازم مقوماً له<sup>(٢)</sup> ،

(١) يعني النوعية .

(٢) أي للوسط .

لأن مقوم المقوم مقوم<sup>(١)</sup> ، بل كان لازماً له<sup>(٢)</sup> أيضاً<sup>(٣)</sup> .  
فإن احتاج الوسط إلى وسط ، تسلسل إلى غير نهاية ، فلم يكن<sup>(٤)</sup> وسط ،  
وإن لم يحتج فهناك لازم بين اللزوم بلا وسط .  
وإن<sup>(٥)</sup> كان الوسط لازماً متقدماً واحتاج إلى توسط لازم آخر أو مقوم ،  
غير منته في ذلك إلى لازم بلا وسط ، تسلسل أيضاً إلى غير نهاية .  
فلا بد في كل حال من لازم بلا وسط .

فقد بان أنه ممتنع الرفع في الوهم .  
فلا تلتفت إلى ما يقال : إن كل ما ليس بمقوم فقد يصح رفعه في الوهم .  
ومن أمثلة ذلك كون كل عدد مساوياً لآخر أو مغاوتاً .  
إشارة إلى العرض غير اللازم :

وأما المحمول الذي ليس بمقوم ولا لازم لجميع المحمولات التي يجوز أن  
تفارق الموضوع مفارقةً سريعةً أو بطيئةً ، سهلةً أو عسرةً .

- 
- (١) أي لو كان الوسط مقوماً للشيء وجب أن يكون اللازم للشيء غير مقوم  
للوسط ، لأنه لو كان مقوماً للوسط والحال أن الوسط مقوم للشيء — لكان مقوماً  
للشيء ، ضرورة أن مقوم المقوم مقوم ، والمفروض أنه لازم للشيء لا مقوم له .  
(٢) أي للوسط الذي هو مقوم للماهية .  
(٣) أي كما هو لازم للماهية .  
(٤) أي لم يوجد .

(٥) مقابل لقوله « وهذا الوسط إن كان مقوماً للشيء . . . الخ »

مثل كون الإنسان شاباً وشيخاً ، وجالساً وقائماً .

إشارة :

ولما كان المقوم يسمى ذاتياً ، فما ليس بمقوم ، لازماً كان أو مفارقاً ، فقد يسمى عرضياً ومنه ما يسمى عرضاً ، وسنذكره .

إشارة إلى الذاتى بمعنى آخر :

وربما قالوا فى المنطق : ذاتى ، فى غير هذا الموضع منه ، وعنوانه غير هذا المعنى .

وذلك هو المحمول الذى يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته<sup>(١)</sup> .

---

(١) حصر المتأخرون ما يلحق الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته ، فى أمور ثلاثة :

ا - ما يلحق الشئ لذاته ، كالتعجب اللاحق لذات الإنسان .

ب - ما يلحق الشئ لجزئه ، كالحركة بالإرادة اللاحقة للإنسان بواسطة أنه حيوان .

ج - ما يلحق الشئ بواسطة أمر خارج مساو له ، كالضحك العارض للإنسان بواسطة التعجب .

ولى على هذا الكلام ملاحظة ، تلك هى أنهم اعتبروا التعجب لاحقاً لذات الإنسان ، لجزئه ، والتعجب يلحق الإنسان باعتبار أنه ناطق ، ولا مدخل للحيوانية فى حقوقه ، وهذا يقتضى أن تكون حقيقة الإنسان هى « الناطق » فقط ، كما هو مذهب أفلاطون وشيعته ، لكنهم حين يجعلون الحركة بالإرادة لاحقة للإنسان بواسطة جزئه الذى هو الحيوان ، يكونون قد اعتبروا الإنسان

مثل ما يلحق المقادير أو جنسها من المناسبة والمساواة ، والأعداد من الزوجية والفردية ، والحيوان من الصحة والسقم .

وهذا القبيل من الذاتيات يُخص باسم « الأعراض الذاتية » .  
مثل ما يتمثلون من الفطوسة للأنف<sup>(١)</sup> .

وقد يمكن أن يرسم « الذاتى » برسم ربما جمع الوجهين<sup>(٢)</sup> جميعاً .  
والذى يخالف هذه الذاتيات ، ما<sup>(٣)</sup> يلحق الشيء لأجل أمر خارج عنه :  
أعمّ منه ، لحوق الحركة للأبيض ، فإنها إنما تلحقه لأنه جسم ، وهو معنى  
أعمّ منه .

أو أخصّ منه ، لحوق الحركة الموجود ، فإنها إنما تلحقه ، لأنه جسم ،  
وهو معنى أخصّ منه ، وكذلك لحوق الضحك للحيوان ، فإنه إنما يلحقه  
لأنه إنسان<sup>(٤)</sup> .

---

مركبا من « الحيوان والناطق » كما هو مذهب أرسطو وشيعته ، وذلك تلفيق  
بين مذهبين متعارضين فى مسألة واحدة ، وهو غير جيد بل هو خطأ ، إذ الأخذ  
بأحد المذهبين يجعل الأقسام اثنين لا ثلاثة .

(١) وضع هذا المثال ناب ، إذ قد عرض للأمثلة قبيل ذلك ، فلم يسلكه معها؟! .

(٢) يعنى الذاتى بمعنى ما يلحق الموضوع من جوهر الموضوع ، والذاتى بمعنى  
المقوم .

(٣) فى الأصل « فما » وهوركىك لامعنى له ، ومع ذلك أخذت به طبعة ليدن .

(٤) زاد المتأخرون أمرا ثالثا ، هو المباين ، كالحرارة العارضة للماء بسبب

النار ، وهى مباينة للماء .

إشارة إلى الفرق بين الذاتى ، وبين المقول فى جواب ما هو :

يكاد المنطقيون الظاهريون عند التحصيل<sup>(١)</sup> لا يميزون بين « الذاتى »  
وبين « المقول فى جواب ما هو » ، فإن اشتهى بعضهم أن يميز كان الذى  
يؤول إليه قوله ، هو أن المقول فى جواب ما هو « من جملة الذاتيات ، ما كان  
مع ذاتيته أعم : ثم يتبطلون<sup>(٢)</sup> إذا حقق عليهم الحال فى ذاتيات هم أعم ، وليست  
أجناساً ، مثل أشياء يسمونها فصول الأجناس ، وستعرفها .  
لكن<sup>(٣)</sup> الطالب بـ « ما هو » إنما يطلب الماهية ، وقد عرفت الماهية

(١) أى الاستدكار ، وفى الأصل « عند التحصيل عليهم » ولا معنى لزيارة الجار  
والمجرور ، اللهم إلا أن يؤول « التحصيل » بمعنى آخر غير معناه المتبادر .  
(٢) ترى من عساهم هؤلاء المناطقة الذين يقصدهم « ابن سينا » ؟ ! لعله يعنى  
— بين من يعنى — أحد شيوخه المسمى « عبد الله الناتلى » إذ يقول فى تاريخ نفسه  
« ثم ابتدأت بكتاب « ايساغوجى » على « الناتلى » ولما ذكر لى حد الجنس أنه « هو  
المقول على كثيرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو » أخذت فى تحقيق هذا الحد  
بما لم يسمع بمثله وتعجب منى كل العجب ، وحذر والذى من شغلى بغير العلم وكان أى  
مسألة قالها لى أتصورها خيراً منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، وأما  
دقائقه فلم يكن عنده منها خبرة » .

(٣) ظاهر السياق يدل على أن هذا شروع منه فى تصوير المسألة على الوجه  
الحق بعدما أشار إلى خطأ من سماهم « المناطقة الظاهرين » وواضح أن الحق  
عنده أن المقول فى جواب « ما هو » هو جميع أجزاء الماهية ، ما يعمها وغيرها  
وما يخصها ، وأن ما عدا ذلك رأى غيره لا رأيه .

وإذا كان هذا هو رأى « ابن سينا » فيما يصح وقوعه فى « جواب ما هو »

وأنها إنما تتحقق بمجموع المقومات ، فيجب أن يكون الجواب بالماهية ،

فكيف ساع لصاحب « البصائر النصيرية » أن يحكى عنه أنه يقول بجواز وقوع  
الذاتى المشترك فى « جواب ما هو » ثم يعترض عليه ؟ ! ! .

وهاك عبارة « صاحب البصائر » قال : ص ١١

واعلم أن الدال على الماهية هو اللفظ الذى يجاب به حين يسأل عن الشيء ، أنه  
« ما هو » أى « ما حقيقته » ؛ والصالح لهذا الجواب هو اللفظ المطابق لمعناه ،  
المتضمن لجميع ذاتياته ، أو القول الدال هذه الدلالة . . . . .

وبعض من تقدم ، كأفضل المتأخرين زمانا - قال الشيخ محمد عبده : أفضل  
المتأخرين زمانا هو « أبو على بن سينا » يدل على أنه مراده ما سيأتى يذكره  
فى باب التناقض - اكتفى فى تعريف الدال على الماهية بأنه « الذاتى المشترك »  
وهذا التعريف لا يطابق هذه اللفظة ، لا بالوضع اللغوى ولا بالوضع المنطقى .

أما الوضع اللغوى فهو ان الطالب بـ « ما هو » إنما يطلب حقيقة الشيء  
وماهيته ، ولا تتم حقيقة الشيء بذاتى مشترك بينه وبين غيره ، بل به وبما يخصه  
أيضا ، ان كان له أمر خاص ذاتى دون مشاركة .

فكيف يجوز الاقتصار فى الجواب على الذاتى المشترك الذى ليس كمال  
حقيقة الشيء ، بل لا بد من لفظ يتضمن جميع ذاتياته المشتركة والخاصة .

وأما الوضع المنطقى فهو أن المنطقيين توافقوا فيما بينهم على أنه لا يجاب عن « ما هو »  
بأشياء يسمونها فصول الأجناس ، وهى كما تعرفها بعد ذاتيات مشتركة .

لكن الذاتى المشترك وان لم يكن دالا على الماهية ولا مقولا فى « جواب  
ما هو » فهو داخل فى الماهية ومقول فى « طريق ما هو » وفرق بين المقول فى  
فى جواب ما هو والمقول فى طريق ما هو إذ كل ذاتى مقول فى « طريق ما هو »  
لأنه متضمن فى الدلالة ، ولكن ليس وحده مقولا فى « جواب ما هو » .

ومن غريب الأمر أن هذا الذى يذكره « صاحب البصائر » منسوبا إلى  
« ابن سينا » يرويه « ابن سينا » عن غيره ، ويرده وينقده .

وفرق<sup>(١)</sup> بين « المقول في جواب ما هو » وبين « الداخل في جواب ما هو » و « المقول في طريق ما » فإن نفس الجواب ، غير الداخل في الجواب ، والواقع في طريقه .

واعلم أن سؤال السائل بـ « ما هو » بحسب ما توجهه كل لغة ، هو أنه « ما ذاته » أو « ما مفهوم اسمه » ، وإنما هو ما هو ، باجتماع ما يعنه وغيره وما يخصه ، حتى يتحصل ذاته المطلوب في هذا السؤال تحققها .

والأمر الأعم لا هو هوية الشيء ، ولا هو مفهوم اسمه بالمطابقة .  
ولهم أن يقولوا : إنا نستعمل هذا اللفظ على عرف ثان ، ولكن عليهم أن يدلوا على المفهوم المستحدث ، ويأثروه<sup>(٢)</sup> إلى قدامتهم ، دالين على ما اصطالحوا عليه عند النقل كما هو عادتهم ، وأنت عن قريب ستعرف أن لهم عن العدول عن الظاهر في العرف غنى .

إشارة إلى أصناف المقول في جواب ما هو :

يعلم أن أصناف الدال على ما هو من غير تغيير مفهوم العرف ثلاثة :

---

(١) المقول في « جواب ما هو » هو الماهية سواء دل عليها بلفظ مفرد أو بلفظ مركب ؛ والداخل في « جواب ما هو » هو جزء الماهية المدلول عليه بلفظ خاص دلالة مطابقية « كالحَيوان » في قولنا « حيوان ناطق » جوابا عن « ما الإنسان » والمقول في « طريق ما هو » هو جزء الماهية المدلول عليه ضمنا « كالجسم » المفهوم ضمنا من قولنا « حيوان » المقول في « جواب ما الإنسان والفرس » .  
(٢) أي يردوه .

أحدها بالخصوصية المطلقة ، مثل دلالة الحد على ماهية الإسم ، مثل دلالة الحيوان الناطق على الإنسان .

والثاني بالشركة المطلقة ، مثل ما يجب أن يقال حين يسأل عن جماعة مختلفة ، فيها «فرس» مثلاً و«ثور» و«إنسان» ما هي ؟ ، وهناك لا يجب ولا يحسن إلا الحيوان ، فأما الأعم من الحيوان كالجسم فليس لها بماهية مشتركة ، بل جزء الماهية المشتركة .

وأما الإنسان والفرس ونحوهما فأخص دلالة مما تشتمل عليه تلك الماهية .  
وأما مثل الحساس أو المتحرك بالإرادة ، طبعاً وإن أنزلنا<sup>(١)</sup> أنهما مقومان مساويان<sup>(٢)</sup> لتلك الجملة معاً بالشركة فليس يدلان على الماهية<sup>(٣)</sup> ، وذلك لأن المفهوم من الحساس والمتحرك وأمثال ذلك بحسب المطابقة ، هو مجرد أنه شيء له قوة حس أو قوة حركة ، وكذلك المفهوم من الأبيض هو أنه شيء ذو بياض فأما ، ما ذلك الشيء فغير داخل في مفهوم هذه الألفاظ إلا على طريق

(١) أى اعتبرنا .

(٢) أى مساوياً للحيوان الذى هو تمام القدر المشترك بين الفرس والإنسان ونحوهما ، إذ أن كل حساس فهو حيوان ، وكل متحرك بالإرادة - يعنى حركة جسمية - فهو حيوان ، والعكس ، ولكن ليس واحد منهما - الحساس ، والمتحرك بالإرادة - تمام المشترك .

(٣) يعنى تمام المشترك الذى تتعين الإجابة به فى هذا السؤال وأمثاله ، وذلك لأن الجسمية من المشترك ، وليس الحساس والمتحرك بالإرادة يدلان عليها ، اللهم إلا بطريق الالتزام ، وهى غير معتبرة كما يتضح من عبارته بعد .

الالتزام ، حين يعلم من خارج أنه لا يمكن أن يكون شيء من هذه إلا  
جسماً .

وإذا قلنا : لفظ كذا يدل على كذا فإنما نغني<sup>(١)</sup> به طريق المطابقة أو  
التضمن دون طريق الالتزام .

وكيف !! ، والمدلول عليه بطريق الالتزام غير محدود ،  
وأيضاً لو كان المدلول عليه بطريق الالتزام معتبراً لكان ما ليس بمقوم  
صالحاً للدلالة<sup>(٢)</sup> على « ما هو » مثل الضحاك مثلاً ، فإنه من طريق الالتزام  
يدل على « الحيوان الناطق » ، لكن قد انفق الجميع على أن مثل هذا  
لا يصلح في « جواب ما هو » .

فقد بان أن الذي يصلح فيما نحن فيه أن يكون « جواباً عن ما هو » ، أن  
نقول لتلك الجماعة<sup>(٣)</sup> ! إنها حيوانات ، وتجد اسم الحيوان موضوعاً بإزاء جملة

---

(١) يريد أن يقول إن الاعتبار من الدلالات المطابقة والتضمن دون الالتزام  
وإذا كان الأمر كذلك فدلالة الحساس أو المتحرك بإرادة على الجسم غير معتبرة  
لأنها بطريق الالتزام فلا يكون كل واحد منهما أو مجموعهما صالحاً للوقوع في الجواب  
لأنه ليس تمام المشترك ، لخلوه عن الدلالة على الجسمية دلالة معتبرة مع أنها من  
تمام المشترك .

(٢) يعني للوقوع في « جواب ما هو » .

(٣) يعنى ما سبق من الانسان والفرس والثور .

ما تشترك فيه هي من المقومات المشتركة بينها ، دون التي تخصها وما في حكمها ،  
وضمماً شاملاً ، إنما يخلى عما يخص كل واحد منها . هذا .

وأما الثالث فهو ما يكون بالشركة والخصوصية معاً ، مثل ما إنه

إذا سئل عن جماعة ، هم زيد وعمرو وخالد ، ما هم ؟ ، كان الذي يصلح أن  
يجاب به على الشرط المذكور أنهم أناس ، وإذا سئل أيضاً عن زيد وحده ،  
ما هو ؟ ، لست أقول : من <sup>(١)</sup> هو ؟ ، كان الذي يصلح أن يجاب به ، أنه  
إنسان ، لأن الذي يفضل في زيد على الإنسانية أعراض ولوازم ، لأسباب في  
مادته التي منها خلق ، وفي رحم أمه وغير ذلك ، عرضت له ، لا يتعذر علينا أن  
نقدّر عروض أضدادها في أول تكونه ويكون هو هو بعينه .

وليس كذلك نسبة الإنسانية إليه ولا نسبة الحيوانية إلى الإنسانية  
والفرسية ، وذلك <sup>(٢)</sup> لأن الحيوان الذي كان يتكون إنساناً ، إما أن يتم تكونه

---

(١) لأن السؤال عن سؤال عن شخص زيد ، وهو يتطلب في الإجابة ذكر  
الماهية العامة مع مشخصاته ، بخلاف السؤال بما ، فإنه لا يتطلب إلا ذكر الماهية  
العامة فقط .

(٢) يريد أن يقول في هذه العبارة الركيكة بعض الشيء : إن نسبة الحيوانية  
والإنسانية إلى زيد ، ليست كنسبة العوارض من اللونية والطول وغير ذلك  
فلو فرض استبدال هذه العوارض بأضدادها ، لظل إنساناً كما كان ، على عكس  
ما إذا تغيرت ماهيته أو شيء من أجزائها كالحيوانية أو الإنسانية ، فإنه لا يظل  
إنساناً بل يكون شيئاً آخر مبايناً لتلك الحقيقة ، وليس على المنطقي أن يتقصى  
أفراد الكائنات ليفحصها ويبين ما هو عارض لها ، وما هو داخل في حقيقتها .

مما يتكون منه فيكون إنساناً ، وإما ألا يتم تكونه فلا يكون لا ذلك الحيوان  
ولا ذلك الإنسان ، وليس يحتمل التقدير المذكور من أنه لو لم تلحقه لواحق  
جعلته إنساناً بل لحقته أضدادها ومغايراتها لكان يتكون حيواناً غير إنسان ،  
وهو ذلك الواحد بعينه ، بل إنما يجعله حيواناً ما يتقدمه فيجعله إنساناً ، فإن  
كان على غير هذه الصورة فهو على غير هذا الحكم ، وليس ذلك على  
المنطقي \*